دراسة في مستقبل العلاقات التركية-العراقية بعد الاحتلال الانكلو امريكي

الدكتور
حسين حافظ وهيب
قسم الدراسات الاسيوية
مركز الدراسات الدولية- جامعة بغداد

المقدمة:

تباينت النظرة الى السياسة الخارجية التركية بوصفها تارة سياسة براغماتية تحاول ان تحقق قدرا كبيرا من المصالح القومية ضمن افق من النظرة احادية البعد في العلاقات الدولية[١] وتارة اخرى بأنها سياسة واقعية تتمتع بقدر كبير من الرؤية الدقيقة لما يسير عليه الوضع الدولي، وتطمح الى تأمين مصلحتها القومية –الوطنية عبر التعاون مع الحلفاء والاصدقاء في مجمل الفضاءات الاقليمية والدولية[٢] في حين يرى البعض الآخر بأن السياسة التركية هي سياسة متصلبة واحادية الوسائل لاسيما في المسائل التي تثير قدرا كبيرا من الهواجس الامنية القومية المباشرة سرعان ما تكتسب قدرا اكبر من الأصرار الذي لا يعرف المرونة على ما تعتبره موقفا صائبا ومشروعا خاصة اذا تزاوج مع تهديدات امنية، سواء أكانت مقنعة ام مكشوفة[٣] واذا كان ثمة تقييم سليم للسياسة التركية وموقفها من احتلال العراق فلا مجال الا للألتقاء مع الرأي الاخير الذي يمكن ارجاعه تواضعا الى المبدأين اللذين يحددان فهم انقرة لسياسة الامن القومي وهما "حماية الوحدة الوطنية والدفاع عن السيادة والحريات المشروعة".

ولأن موضوعة احتلال العراق قد اثارت قدرا كبيرا من الهواجس التركية حول هاتين المسألتين فأن تركيا قد أزدادت تصلبا كلما اقترب الوقت من احتلاله وبالتالي فأن هذا الموقف قد كلفها الكثير من التداعيات على المستويين الداخلي والخارجي وهو ما سنحاول التطرق اليه.

اولا: الموقف التركي من احتلال العراق

لاشك ان السياسة التركية شأنها شأن بقية السياسات في الدول الاخرى تخضع لمؤثرين اساسيين في عملية صنع سياساتها الخارجية هما "البيئة الداخلية والبيئة الخارجية". الا ان الفرق

---

[١] see www.washingtoninstitute.org /media/samitruk.htm(augest 1999)p.2.

[٢] هاينتس كرامر –تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد-التحدي الماثل امام كل من اوربا والولايات، تعريب فاضل جكتر، مطبعة العبيكان، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط١، ٢٠٠١، ص٣٦٠.

[٣] نفس المصدر-ص٣٦٠.

بين السياسة التركية وغيرها هو ما يبدو من ترابط شديد بين المؤثرين المذكورين، مما يدفع بأتجاه تضييق هامش الحرية لصانع القرار التركي في العديد من المواقف، فأذا ما تناولنا المؤثرات الداخلية لوجدنا انها تؤشر درجة كبيرة من الحراجة التي تتطلب قدرا اكبر من التوازن في اتخاذ القرارات لاسيما المتعلقة منها بالأمن القومي التركي[٤].

البيئة السياسية الداخلية يمكن اختصارها تواضعا بأنها تعبر عن نوع من القطبية الثنائية، حيث تشكل الاحزاب السياسية وقياداتها أحد القطبين وتشكل قيادة الجيش ومعها نخبة الدولة الاتاتوركية القطب الاخر الاقوى، وهذان القطبان لم يتواءما كثيرا،ولم يكن ممكنا تحقيق توازن قوة بين الطرفين منذ زمن بعيد[٥].

واذا اضفنا الى ذلك الشكوك العميقة التي تنظر من خلالها التيارات العلمانية والتغريبية والمؤسسة العسكرية الى الاحزاب الدينية امكننا ادراك ان هذه الظاهرة قد ادت الى وهن عام على صعيد القيادة السياسية الحاسمة فحين وصل حزب العدالة والتنمية الى السلطة في اعقاب انتخابات ٣ تشرين الثاني ٢٠٠٢ كانت المرحلة التي سبقت وصوله قد شهدت اعلى درجات التوتر والاحتقان بين التيارات الاسلامية في تركيا والنظام السياسي، اذ مورست خلالها ما يمكن تسميته "حرب ابادة "ضد كل ما هو اسلامي وعلى جميع الصعد، هذه المرحلة التي ابتدأت في شباط عام ١٩٩٧وسقطت في ٣تشرين ثاني ٢٠٠٢جاءت نتيجة شكوك المؤسسة العسكرية بأن "اربكان" والاسلاميون يريدون تغيير طبيعة النظام "واسلمة" المؤسسات تدريجيا والانقلاب على الايديولوجيا الكمالية برمتها[*]، لذا تعهد العسكر بالدفاع عن ثوابت الجمهورية العلمانية حتى لو تطلب الامر حسب قولهم حربا لألف عام[٦].

من هنا يمكن ادراك حقيقة ان حزب العدالة والتنمية قد حاول نزع الشكوك التي تساور المؤسسة العسكرية واولئك[٧] الحريصين على مستقبل العلمانية ،ولكي يخلق مناخ من الثقة سارع الحزب الى تأكيد عدم اسلامية حركته الجديدة.

---

[٤]see for instance، m.hakan yavuz"search for anew social contract in turkey"and fethullah gulen، the virute party and kurds "SAIS review.vol 19(winter spring 1999) pp13-144.

[٥] محمد نور الدين –تركيا الى اين "حزب العدالة والتنمية في السلطة "المستقبل العربي،بيروت ،العدد٢٨٧ ٢٠٠٣/١ص١٧-٢٥.

[*]هذه المرحلة سميت بمرحلة ٢٨ شباط نسبة الى الاجتماع لمجلس الامن القومي التركي الذي انعقد في يوم الاحد من شباط ١٩٩٧ واتخذ قرارات من(١٨)بندا تدعو الحكومة التي كان يترأسها الاسلامي "نجم الدين اربكان"بالأئتلاف مع "تانسو تشيلر"زعيمة حزب "الطريق القويم" الى اتخاذ التدابير المنصوص عليها في القرارات لوضع حد لنشاط التيارات الاسلامية وعلى مختلف الصعد وهذه التدابير فيما لو نفذت لكانت تعني استئصالا لبنية الحركة الاسلامية ..ومانع "اربكان" التوقيع على القرارات ثم وقع لاحقا ولم ينفذ أيا منها الى ان اطيح بحكومته بعدما فقدت تأييد الاكثرية في اواخر حزيران ١٩٩٧وكانت الحكومات التي توالى على رئاستها "مسعود يلماز وبولند اجويد" شرعت بأوسع حملة ابادة لكل مظاهر الحركة الاسلامية فحظرت الاحزاب الاسلامية الواحد تلو الاخرى.انظر بهذا الصدد –محمد نور الدين –تركيا الى اين "حزب العدالة والتنمية في السلطة"المستقبل العربي-بيروت-العدد٢٨٧ ٢٠٠٣/١ص١٧-١٨.

[٦] هاينتس كرامر-تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد-مصدر سابق-ص١٠٧.

[٧] محمد نور الدين-تركيا الى اين-مصدر سابق-ص٢٤.

اما المؤثر الداخلي الآخر الذي لايقل اهمية فهو كيفية حل مسألة عقيدة الدولة الرسمية القائلة بأمة ودولة واحدة غير قابلة للتجزئة مع الوجود غير القابل للأنكار لأثنى عشر مليون من البشر ينتمون الى اصول اثنية مختلفة ويتمتعون بخلفيات ثقافية مغايرة يطالب قسم منهم بحقوق متميزة وبسبب هذه الظروف فقد شكلت المشكلة الكردية شرخا كبيرا في مسار الديمقراطية التركية،فعلى الرغم من الادراك المتنامي بين صفوف المجتمع التركي لحقيقة ان القضية الكردية اكبرمن مجرد مشكلة نزعة انفصالية ارهابية او تخلف اقتصادي واجتماعي، وعلى الرغم من ان الخطر الذي يهدد الوحدة القومية جراء ابقاء المشكلة على حالتها غير المرضية فليس هناك ثمة حل في الافق المنظور، وذلك ما يشكل احدى اهم العقبات التي تواجه السياسة التركية.لاسيما اذا ادركنا بأن المشكلة الكردية لدى تركيا تترابط ترابطا شديدا مع مشكلة الاكراد في العراق وسوريا وايران[٨].

اما المؤثر الداخلي الثالث فهو الواقع الاقتصادي التركي، اذ ليس ثمة ما يلوح في الافق لعملية رخاء اقتصادي مستمر، فالأزمات الاقتصادية تأخذ شكلا هلاليا يتباين تباينا شديدا بين الصعود والهبوط، وقد ارتبط الاقتصاد التركي ارتباطا واضحا بالمساعدات والقروض التي توفرها الدول المانحة ومن بين اهمها الولايات المتحدة وصندوق النقد الدولي وبعض الدول الاوربية،ناهيك عن ارتباط هذه القروض والمساعدات بالمواقف السياسية ما تعلق منها على صعيد الداخل التركي او المواقف الاقليمية التي تبدو فيها تركيا وقد ارتدت لباسا براغماتيا واضحا.

واذا ما انتقلنا الى المحددات الخارجية لوجدنا انها تبدو اكثر حراجة واقل مساحة في حرية حركة السياسة الخارجية التركية، فالدور الوظيفي لتركيا في الاستراتيجية الامريكية يتأثر بشكل كبير بما تحققه الولايات المتحدة الامريكية من نجاح واخفاق في مشروعها الكوني، ونظرا لأرتباط هذا الدور بحجم المساعدات الاقتصادية المقدمة لتركيا، يصبح الحديث عن السياسة الاقتصادية التركية مرتبطا بشكل مباشر بطبيعة التغيرات الكونية، واذا اضفنا الى ذلك ان المشروع الامريكي يتقاطع في الكثير من الاحيان مع رؤية البعض من الدول الفاعلة في الاتحاد الاوربي كفرنسا والمانيا لاسيما في مسألة احتلال العراق وغيرها من المسائل الجوهرية،ادركنا كم تحتمل البيئة الخارجية قدرا كبيرا من الضغط ومساحة محدودة من التحرك امام السياسة التركية.

فمن المعروف ان تركيا تعتبر انضمامها الى دول الاتحاد الاوربي من المطالب القومية الاستراتيجية التي لايمكن لأية حكومة تركية التخلي[٩] عنها وبالتالي فأن اختلاف المواقف بين الولايات المتحدة وبعض دول الاتحاد الاوربي قد وفر بيئة حرجة اقتضت قدرا كبيرا من الموازنة السياسية في اتخاذ القرار وهذا ما تعرضت له سياسة حكومة حزب العدالة والتنمية.فحين تشكلت هذه الحكومة في تشرين اول عام ٢٠٠٢كانت قد اعتبرت من قبل السياسة

---

[٨] توماس بوا-تاريخ الاكراد-ترجمة محمد تيسير ميرخان، دار الفكرالمعاصر، بيروت، لبنان، ايلول٢٠٠١، ص١٩٩-٢٠١.

[٩] m-williams،eds،turkey and europe(printed 1993)pp100-39

نقلا عن-هاينتس كرامر-تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد-مصدر سابق-ص٣٠٨.

الامريكية مدخلا جيدا يساعد على تسهيل اتخاذ القرارات الصعبة بشأن المشاركة العسكرية في الحرب على العراق ،نظرا لأن غالبية النواب في البرلمان كانوا من اعضاء الحزب،الا ان التطورات اللاحقة افضت الى معارضة نواب الحزب انفسهم مبدأ المشاركة العسكرية،الامر الذي قلب جميع التوقعات الامريكية[١٠]. وحين بدأ التنسيق مع الدول العربية المعنية بالحرب على العراق،الامر الذي تم التعبير عنه لدى زيارة "عبد الله كول" التي شملت اربع دول عربية هي "سوريا والاردن والمملكة العربية السعودية ومصر"، ورغم ان تلك الزيارة كانت تبتغي خلق موقف اقليمي موحد،سواء مع الحرب او ضدها ،بغية تفادي اتخاذ موقف تركي منفرد، الا ان اخفاق هذه السياسة في عدم الوصول الى اتفاق اقليمي موحد ادى الى ارباك شديد لدى الساسة الاتراك[١١]. فالمطلب السياسي التركي كان يرمي الى المشاركة الجماعية في الحرب ،اذا كان من غير المتعذر تجاوزها وتحت مظلة الامم المتحدة ،كما هو الحال عام ١٩٩١،وان الاجماع الاقليمي سوف يحرر الحكومة التركية من ضغط الرأي العام وبعض نواب حزب العدالة والتنمية الرافضين لمبدأ الحرب ،وبالتالي فأنه سوف يجنب التصادم مع المؤسسة العسكرية التي تدفع بأتجاه اتخاذ موقف مساند للولايات المتحدة الامريكية بغية الاستفادة من مزايا ما بعد الحرب. كذلك فأن تركيا تخشى من اتخاذ موقف مضاد للسياسة الامريكية ربما لا يجنبها من ردة فعل تتعلق بقدرة الولايات المتحدة في التأثير على المؤسسات النقدية الدولية،وبالتالي ايقاف المعونات الاقتصادية لها ،وهذا ما يعرض اقتصادها للمخاطر.لكن فشل الجهود التركية في خلق مناخ اقليمي موحد لمعالجة مسألة الحرب على العراق نتيجة للضغوط الامريكية فقد قدمت الحكومة التركية مذكرة الى البرلمان التركي تدعوه فيها الى الموافقة على تمركز قوات اجنبية على الاراضي التركية وارسال قوات التركية الى شمال العراق وليس (كل العراق)[١٢]. فعرض الامر على البرلمان في الاول من آذار لبحثه حيث برزت عوامل كثيرة حالت دون الموافقة عليه ومن اهمها:-

١. المخاوف التركية حول مستقبل القضية الكردية في العراق وارتباطها بقضية الاكراد في تركيا،وعدم اعطاء الاتراك ضمانات مؤكدة من قبل الولايات المتحدة حول عدم امكانية قيام دولة كردية في العراق[١٣].
٢. التصور التركي بأن حربا على العراق لا يمكن انجاحها الا بفتح جبهة على شماله عن طريق تركيا ،وقد ترابط هذا التصور مع تصريحات دول الجوار الجغرافي "سوريا والاردن والمملكة العربية السعودية وايران"بأنها لن تسمح بمجابهة العراق عبر اراضيها[١٤] وبالتالي فأن هذا الموقف اتاح قدرا كبيرا من المرونة لدى الاتراك في تحقيق اعلى قدر ممكن من الضمانات السياسية وبعض المساومات الاقتصادية سواء قبل الحرب او بعدها.

---

(١٠) الوفاق الوطني ،جريدة اسبوعية عراقية،العدد٤٦٢،السنة الثانية عشر،١١-١٧نيسان ٢٠٠٤،وقائع الندوة التي عقدها مركز دراسات الوحدة العربية-بيروت من٨-١١آذار ٢٠٠٤حول احتلال العراق وتداعياته ص٤.
(١١) نفس المصدر-ص٤.
(١٢) التقرير الاستراتيجي العربي (٢٠٠٢-٢٠٠٣)المواقف الاقليمية تجاه الازمة الامريكية العراقية-الطبعة الاولى-القاهرة-يونيو-٢٠٠٣ص١٠٩.
(١٣) نفس المصدر-ص١١٠-١١١
(١٤) نفس المصدر- ص١١٠.

٣. التعامل الاستباقي الذي كانت الولايات المتحدة تمارسه مع القادة الاتراك اثناء المفاوضات لفتح جبهة تركية، وكأن موضوع موافقتهم محسوم سلفا، وقد بدى ذلك واضحا لدى استقبال الرئيس الامريكي "بوش" لوزيري الخارجية والمال التركيين في شباط ٢٠٠٣ وقوله لهم "لاشيء تفعلونه ايها السادة على اراضيكم... اذهبوا الى بلادكم ومرروا هذا الاتفاق في برلمانكم"[١٥] ومما زاد من الاستياء التركي ان العديد من الاتفاقيات السرية المتعلقة بمقاربة الموقف العسكري التركي بالمساعدات الاقتصادية كانت تمرر عبر وسائل الاعلام وتنشر في الصحف العالمية وبدى وكأن الاتراك يبيعون مواقفهم السياسية[١٦].

٤. معارضة الرأي العام التركي وبألاخص الاسلامي المشاركة في الحرب واقتران ذلك بالحملة التي تزعمها الرئيس نجدت سيزار وبولنت ارينتش رئيس البرلمان بأن اية مشاركة عسكرية تركية في الحرب على العراق دون شرعية دولية تعتبر انتهاكا للمادة ١٢ من احكام الدستور وان اصرار الحكومة على المشاركة العسكرية سوف يعرض مستقبلها لنتائج خطيرة[١٧]، وبعد تولي"رجب طيب اوردغان" رئاسة الحكومة في ١٦آذار ٢٠٠٣ كانت القطيعة مع الولايات المتحدة في مجال الحرب على العراق قد بلغت حدا خطيرا لا يتواءم مع السياسة التركية التقليدية التي عرفت بها تركيا خلال العقدين الماضيين، والتي كانت تصوغها قوى سياسية معروف عنها نزوعها التلقائي الى الابتعاد عن تنشيط العلاقات مع العالم العربي الا في الجوانب الاقتصادية ،وفي النظر الى العلاقات مع الولايات المتحدة وفق تحالف استراتيجي تبرر كل صنوف التعاون بلا قيود وتوظيف هذه العلاقة في خدمة الدور التركي الاقليمي والخروج من المآزق الاقتصادية التي تمر بها تركيا[١٨]. وبدى ان تعديل الاداء داخليا وخارجيا من قبل حزب العدالة والتنمية يمثل اطارا سياسيا جديدا ،هذا التعديل لم يكن مقبولا من قبل المؤسسة العلمانية التي ترى بأن التوجه نحو الشرق المسلم والعربي تحديدا ورفض التعاون مع الولايات المتحدة عسكريا يمثل تهديدا للمصالح التركية[١٩].

ولم تكن المؤسسة العلمانية بمنأى عن القراءة الدقيقة للاستراتيجية الامريكية في العراق،اذ ان واشنطن لابد وان تبقى حريصة على متابعة التنسيق مع تركيا في رسم السياسة العراقية وتنفيذها، وفي اجتراح فكرة واضحة عن مكانة تركيا ودورها في المخططات الامريكية الخاصة بعملية اعادة اعمار العراق ما بعد الاحتلال وعن كيفية تمكينها من القيام بهذا الدور[٢٠]. وقد ابدت المؤسسة العلمانية قلقها الشديد حول هذه المسألة وعرضت على "اردوغان" مجموعة من المسائل الاخرى المهمة ،من بينها ان الولايات المتحدة اذا ما نجحت بأحتلال العراق دون مشاركة تركية[٢١] وفي ظل التعامل مع المسألة الكردية الذي ظل في اكثر الاحيان مصحوبا

---

(١٥) محمد نور الدين-ندوة احتلال العراق وتداعياته عربيا واقليميا ودوليا بيروت-لبنان(٨-١١)آذار ٢٠٠٤، محاضر الجلسة المنشورة في صحيفة الوفاق، ص٤.

(١٦) التقرير الاستراتيجي العربي (٢٠٠٢-٢٠٠٣) - مصدر سابق-ص١١٠.

(١٧) محمد نور الدين-نفس المصدر-ص٤.

(١٨) التقرير الاستراتيجي العربي (٢٠٠٢-٢٠٠٣)-نفس المصدر-ص١٠٧.

(١٩) نفس المصدر-ص١٠٧.

(٢٠) هاينتس كرامر -تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد-مصدر سابق-ص٣٨٣-٣٨٤.

(٢١) محمد نور الدين-ندوة احتلال العراق وتداعياته عربيا واقليميا ودوليا-مصدر سابق-ص٤.

ببطانة رقيقة من عدم الثقة،والذي برز على السطح في اعقاب الاتفاق بين الفريقين الكرديين العراقيين المتنافسين في الشمال العراقي الذي تم بوساطة امريكية في واشنطن خلال ايلول/سبتمبر ١٩٩٨ دون مشاركة تركية قد يفضي احتلال العراق الى وضع خاص لأكراده مما يمكن اعتباره عنصر قلق امني في المناطق التركية[٢٢]. كذلك فأن الولايات المتحدة سوف تقوم بممارسة الضغط على تركيا لأجبارها على تلبية المطالب العراقية المحتملة حول اقتسام المياه معها والتي عولت عليها السياسة التركية كثيرا مما يعني مصادرة مشروع"GAP" برمته والذي كلف الاتراك الكثير من الجهد والمال حيث عد من المشاريع الاستراتيجية لمبادلة المياه بالنفط..كذلك فأن مصادرة الطموحات التركية في الانتماء الى دول الاتحاد الاوربي سيكون امرا ممكنا نظرا لفاعلية الدور البريطاني في هذا المجال وبالتالي فأن جميع الادوار الاقليمية التي تلعبها تركيا على المستويين الاوربي والشرق اوسطي سوف تكون عرضة للمخاطرة.وفي سياق الدعوة الى التعاون مع الولايات المتحدة برزت اتجاهات عدة حتى بين العسكريين انفسهم الذين كانوا يرون بأن المشاركة التركية في الحرب لابد وان تتم بشروط من اهمها[٢٣]:-

١. عدم السماح بوجود القوات امريكية برية على الارض التركية الا بأعداد محدودة وليس كما جاء في الطلب الامريكي "٩٠٠٠٠" جندي ينتشرون في جنوب تركيا وشمالي العراق.
٢. الوصول الى صيغة تنسيق تسمح بتسهيلات تركية واسعة للقوات الجوية الامريكية للعمل بحرية في الاجواء التركية ،على ان يدخل الجيش التركي نفسه الاراضي العراقية ليكون العنصر الحاسم والمانع لأية طموحات كردية عراقية لأعلان كيان مستقل يتقاطع مع اهم الثوابت التركية الرافضة لأي شكل من اشكال استقلال الاكراد في العراق .وقد برر اصحاب هذا الاتجاه بأن هذه الشروط لاتثير حساسية لدى الرأي العام التركي،يتناقض مع الدستور،فضلا عن انها توفر اكبر قدر ممكن من حرية الحركة للقوات التركية في الاراضي العراقية ،مع تأكيدهم على ان هذا الدخول لشمالي العراق لايعني المواجهة المباشرة مع الجيش العراقي او ميليشيات الاكراد العراقيين.

اما الاتجاه الآخر الذي تزعمته الحكومة ونواب حزب العدالة والتنمية في البرلمان ونسبة كبيرة من اعضاء حزب الشعب الجمهوري المعارض،فأنهم كانوا يرفضون مبدأ المشاركة في الحرب ويرون ان الاولوية هي منعها، وقد اظهروا حساسية كبيرة لتواجد قوات اجنبية على الارض التركية لأنها تمس السيادة التركية[٢٤].

هذه الصعوبات التي وضعت امام حكومة "عبد الله غول"ومن ثم"رجب طيب اردوغان"كانت تعني ان خيار المشاركة العسكرية يجب ان يكون امرا مستبعدا مهما كانت النتائج المترتبة على هذا القرار.

وفي ضوء تمسك الحكومة بهذا الرأي وبحثا عن شرعية اقيمية تؤكد على هذا الموقف جاءت خطوات الدعوة الى عقد قمة اقليمية للدول المجاورة للعراق في اسطنبول حضره ستة من وزراء خارجية الدول ذات الصلة بالمسألة العراقية،وتحدد هدف المؤتمرفي بحث المسائل التي

---

(٢٢) هاينتس كرامر-نفس المصدر-ص٣٨٣.
(٢٣) التقرير الاستراتيجي العربي (٢٠٠٢-٢٠٠٣) -مصدر سابق -ص١٠٧.
(٢٤) التقرير الاستراتيجي العربي (٢٠٠٢-٢٠٠٣) -مصدر سابق-ص١٠٧.

يمكن ان تقوم بها القوى الاقليمية للحيلولة دون وقوع الحرب ...ورغم ان المؤتمر لم يخرج بأجراءات واقعية،الا انه وفر قدرا معقولا للحكومة التركية لتلافي ضغط المؤسسة العسكرية وبعض الاطراف الداعمة لمبدأ الحرب،وبالتالي فأن الموقف الاقليمي قد قدم مبررا للحكومة التركية ايضا في مواجهة الضغوط الامريكية [٢٥].

الولايات المتحدة من جانبها لم تتوقف عن السعي في اقناع الحكومة التركية بفتح جبهة شمالية على العراق، ولم تتوقف جهود "اللحظة الاخيرة" التي كان يقوم بها نائب الرئيس الامريكي "ديك تشيني"بعد ان وصل الى تركيا حاملا رسالة خطية من الرئيس "بوش" تتضمن بأن ضغط الوقت لم يعد لصالح تأجيل الموافقة، وقد اقترنت الرسالة ببعض الضمانات المتعلقة بالمسألة الكردية وبالدور التركي لعراق ما بعد الاحتلال.

وبدى ان الالحاح الامريكي يعني ان لاحرب على العراق بدون تركيا ،ولم يدرك الساسة الاتراك ان جدية الانذار الذي اطلقه الرئيس بوش فجر الثلاثاء ١٧/آذار/٢٠٠٣كان قد اسقط جميع الرهانات ،فأجتمعوا مساء ذلك اليوم وقرروا بألاجماع "رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ووزير الخارجية ورئيس اركان الجيش"ان يشاركوا في الحرب وان مذكرة ستقدم للبرلمان خلال ساعات للموافقة عليها ،ولكن يبدو ان الولايات المتحدة قد حسمت امرها بشن الحرب اعتمادا على الجبهة الجنوبية فقط،لذلك كان جواب "كولن باول"لوزير الخارجية التركي "غول"واضحا حين ابلغه قرار قمة دولته للمشاركة في الحرب "شكرا لسنا بحاجة لكم ،واذا كنتم تريدون المساعدة فأفتحوا فقط ممرا جويا لطائراتنا"[٢٦].

الموقف التركي هذا كان تعبيرا واضحا عن البراغماتية غير المدروسة في التعاطي مع المسائل الجوهرية ذات المساس بالثوابت السياسية ،قد كشف بشكل جلي ان الساسة الاتراك لم يكونوا حقيقة غير راغبين بالحرب على العراق وانما كانوا يمارسون ضغوطا على اكثر من صعيد،سواء على مستوى الداخل التركي او الوضع الاقليمي والاوربي واخيرا الامريكي،ولكنهم فقدوا في اللحظة الاخيرة فرصة المشاركة التي كانت من الممكن ان تحقق الكثير لصالح تركيا من وجهة نظر العلمانيين والمؤسسة العسكرية التركية.

ثانيا-الرؤية التركية لعراق ما بعد الاحتلال

بعد سقوط النظام العراقي وسيطرة قوات الاحتلال الانكلوامريكي على شؤون العراق، اعتبر التاسع من نيسان اليوم الاكثر حراجة للسياسة التركية .اذ ان نجاح الحرب على العراق قد شكلت نقطة افتراق واضحة بين الحالة الاستاتيكية العراقية السابقة التي رسمت تركيا خلالها خطا واضحا في التعامل مع نظامه السابق وبين المتغيرات الديناميكية التي يمكن ان يؤول اليها الوضع في العراق وكيفية التعامل معها ،ويمكن ان نؤشر العديد من الهواجس التركية في هذا المجال من بين اهمها:

١. القلق على مستقبل المصالح الاقتصادية سواء مع العراق تحت الاحتلال او مع سلطات الاحتلال ذاتها التي ترتبط معها تركيا بمصالح اقتصادية مهمة ...ومما زاد في هاجس القلق لدى الاتراك ما تسرب من معلومات حول احياء خط انابيب كركوك -يافا واخطارها على

---

[٢٥] محمد نور الدين-احتلال العراق وتداعياته عربيا واقليميا ودوليا -مصدر سابق-ص ٤.

[٢٦] نفس المصدر-ص ٤.

مستقبل ضخ النفط عبر الاراضي التركية ناهيك عن التصريحات الامريكية التي استبعدت جميع الدول التي لم تشارك في الحرب على العراق من عقود اعادة اعماره[٢٧].

٢. لم تتضح بعد امكانية رؤية عراق موحد بعد مرحلة الاحتلال ،بل ان مجمل الطروحات حول الفيدرالية ومستقبل الوحدة الوطنية لايزال يكتنفها الغموض لاسيما بعد اتباع المعايير الاثنية والطائفية في تشكيل مجلس الحكم،ومن ثم تكريس الفيدرالية من خلال قانون ادارة الدولة للفترة الانتقالية ،واعطاء حق النقض على القوانين اللاحقة بما يفضي الى مزيد من الهواجس حول مستقبل القضية الكردية في العراق وتداعياتها على تركيا[٢٨].

٣. الدور التركي في الطروحات الامريكية حول الشرق الاوسط الكبير وعدم ورود اشارة واضحة امريكية الى ما يمكن ان تلعبه تركيا في بيئتها الاقليمية من ادوار مستقبلية .

٤. مستقبل الفضاءات الاقليمية الاخرى التي كانت تمارسها تركيا بمساعدة الولايات المتحدة واسرائيل لاسيما في منطقة آسيا الوسطى وبحر قزوين والقوقاز والبلقان.

٥. مستقبل انضمام تركيا الى دول الاتحاد الاوربي وتأثير الولايات المتحدة وبريطانيا وبعض الدول الاوربية التي شاركت في الحرب على العراق.

وعلى صعيد المسألة العراقية بدأت تركيا بالاشارة الى وجود خطوط حمراء في العراق، لاسيما في المناطق التي يتواجد فيها التركمان ،محذرة من مغبة التدخل الكردي في شؤونهم خلال فترة الحرب ...لكن ذلك الامر حصل منذ الايام الاولى لسقوط النظام دون ان تستطيع "انقرة"ممارسة أي ضغط يذكر،بل ان التركمان قد وجدوا انفسهم تحت سيطرة الاكراد من الناحية الواقعية، وقد تعرضوا للعديد من التجاوزات التي شملت حتى دوائر النفوس والتسجيل العقاري بالأضافة الى الاعتداءات الشخصية ،لذلك فالتصريحات التركية المتعلقة بمعاملة التركمان اسوة بالأكراد لم تلق آذانا صاغية ،ولم يفلح التركمان بعضوية مجلس الحكم الا من خلال ممثلة اعتبرها البعض بأنها لاتنتمي الى الجبهة التركمانية، وبالتالي فأنها لاتمثل التركمان ،في حين ان الاكراد قد حصلوا على خمسة مقاعد في مجلس الحكم ناهيك عن الحقائب الوزارية التي تقلدوها[٢٩]. ويعزو البعض من الشخصيات التركمانية هذه المسائل على انها تمثل ردة فعل امريكية ضد الموقف التركي المتعلق بعدم المشاركة في الحرب[*]. اما بصدد المسألة الكردية فمن المعروف ان تركيا كانت تمتلك الحق بموجب اتفاقية عقدت مع الحكومة العراقية عام (١٩٨٢) سمحت للقوات التركية بالتوغل داخل الاراضي العراقية بحدود (١٥) كم لمطاردة اعضاء من حزب العمال الكردستاني، وكانت طيلة الفترة الممتدة من الاعوام ١٩٩١وحتى ١٩٩٨ ووفق اتفاق مع القيادات الكردية التي تحكمت في شمال العراق بعد انسحاب الحكومة المركزية منه تستطيع الدخول الى الاراضي العراقية بحرية كبيرة وملاحقة الاعضاء البارزين

---

[٢٧] www.mfagov.tr/grupa/305/htm

[٢٨] انظر صحيفة الصباح،العدد٤٢، ١٨آذار ٢٠٠٤،ص٢.وغيرها من الصحف المحلية والعالمية.

[٢٩] محمد نور الدين،ندوة احتلال العراق وتداعياته عربيا واقليميا ودوليا- مصدر سابق ص٤.

[*] يذكر العميد الركن المتقاعد الدكتور صبحي ناظم توفيق ان الموقف التركي من الحرب على العراق انعكس بشكل ردة فعل امريكية سلبية ازاء العديد من القضايا التي تخص تركمان العراق.حديث شخصي ٢٠٠٣/٧/٣٠.

في الحركة المذكورة[٣٠]، الا ان احتلال العراق قد حد من هذه الحرية كثيرا اذ اعتبرت الادارة الامريكية ان ملاحقة الاكراد الاتراك داخل الاراضي العراقية يعتبر تدخلا في الشؤون الداخلية للعراق. وقد عبرت عن هذا الامر من خلال حادثتين منفصلتين ،الاولى في نهاية نيسان ٢٠٠٣والثانية في مطلع حزيران من العام نفسه حين اعتقلت القوات الامريكية اتراكا في كركوك والسليمانية بتهمة الاعتداء والتحضير لعمليات اغتيال ،وغطت رؤوسهم بألاكياس اسوة بمعتقلي "غوانتانامو"[٣١]. وفي ظل هذه التداعيات وجدت تركيا نفسها مرغمة للتراجع عن الكثير من مواقفها السابقة ،وخلال زيارة "عبد الله غول"وزير الخارجية التركية الى واشنطن في تموز عام ٢٠٠٣ اقترح على الادارة الامريكية الاشتراك في عمليات حفظ الامن من خلال مشاركة تركيا عسكريا، الامر الذي قوبل بألاستحسان في ظل تصاعد عمليات المقاومة في العراق وتزايد الخسائر الامريكية في العديد من مناطق تواجدها .وقد تبنى مجلس النواب التركي في ٧تشرين اول قرارا يخول الحكومة التركية ارسال قوات عسكرية الى العراق بناء على طلب واشنطن،وفي هذا الاطار وافقت الحكومة الامريكية على منح تركيا قرضاب (٨،٥) مليار دولار وبدأت بوادر تقارب ملحوظ دشنته الموافقة الامريكية بشأن التنسيق مع تركيا حول مكافحة العناصر"التي اسموها بالارهابية"سواء مع حزب العمال التركي او أنصار الاسلام في العراق[٣٢]. والواقع ان محاولات الساسة الاتراك لرأب الصدع الذي اصاب علاقتهم بالولايات المتحدة قبيل واثناء الحرب على العراق لايعبر الا عن رؤية مستقبلية قوامها ان تركيا لايمكن ان تتخلى عن ثوابتها الامنية والاقتصادية وان خارطة المصالح الامريكية التركية لازالت تدفع بأتجاه تعميق التعاون رغم ما اصابها من وهن من جراء الموقف التركي الاخير،فعلى صعيد المصالح الامريكية يمكن رصد العديد من الثوابت[٣٣]:

١. لازالت تركيا الحليف المسلم لأسرائيل ولازال نموذجها العلماني الديمقراطي رغم كل الثوابت يدفع بأتجاه طرحه كنموذج لتعايش العلمانية مع الاسلام.
٢. تبقى تركيا الاداة الفاعلة لكبح جماح اكراد العراق اذا ما ارادوا الخروج على الرؤية الامريكية لمستقبل العراق السياسي.
٣. لازالت تركيا تحظى بأهمية كبيرة في مسار الصراع العربي-الصهيوني كأحدى الفواعل الاقليمية التي يمكن الاستعانة بها اسرائيليا لاسيما بأتجاه سوريا.
٤. وتبقى اهمية تركيا كبلد مسلم وحيد في حلف شمال الاطلسي قائمة وتدفع بأتجاه انضمام بعض الدول الاسلامية في آسيا الوسطى والبلقان الى الحلف نفسه.

اما على صعيد المصالح التركية فيمكن رصد بعض النقاط المهمة[٣٤]:

---

(٣٠) انظر بهذا الصدد د.عباس هاشم بداي-الاتفاقيات العراقية-التركية خلال الحرب العراقية الايرانية،مطبعة الحرية-بغداد-١٩٨٧-ص٩٧.
(٣١) صحيفة الوفاق الوطني –جريدة اسبوعية سياسية عراقية-مصدر سابق-ص٤.
(٣٢) د.صبحي ناظم توفيق- مشاركة القوات التركية لحفظ الامن في العراق (المعضلات والاحتمالات) اصداء دولية،جامعة بغداد العدد ٦ بغداد ٢٠٠٤ ص١٥.
(٣٣) نفس المصدر ص١٥-٢٠.
(٣٤) Barkey،Turkish-american relation p46
نقلا عن هاينتس كرامر-تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد-مصدر سابق -ص٣٧٧.

١. رغم ان القادة الاتراك كانوا اكثر ميلا الى اعتبار السياسة الامريكية نحوهم تعبيرا عن مصالح قوى عظمى انانية اكثر من كونها تجسيدا لأي التزام صادق وامين بالدفاع عن ابوز وأهم مصالح تركيا القومية، اذ لم تتمكن قيمتها الاستراتيجية من ملامسة أي وتر عميق داخل جمهور الولايات المتحدة ومؤسساتها التمثيلية خلافا لحال اكثرية حلفاء امريكا الآخرين، اذ ليست هناك روابط تأريخية او عاطفية او ايديولوجية او حتى اقتصادية قوية تستطيع توظيفها في سبيل تدعيم موقفها. غير ان الآمال المرتبطة بالمصالح تتجلى بقدر اكبر من الوضوح في السياسة الشرق اوسطية الجديدة للولايات المتحدة ،اذ يتفق الطرفان على ضرورة الحفاظ على التوازن الاقليمي الموجود وتثبيته في ظل سيطرة المصالح الامريكية والتي سيلعب فيها الموقع الاقليمي التركي دورا فاعلا في عملية اعادة هيكلة اقتصاديات المنطقة والاستفادة من الفرص المتاحة في ظل الفراغ الذي اوجده احتلال العراق.

٢. على الرغم من ان الحكومة الامريكية ظلت عاجزة عن فرض هيمنتها على هيئات صنع القرار في الشركات الدولية النفطية "الكونسوريتومات والاتحادات المالية العملاقة" في مسألة نقل الطاقة من بحر قزوين "مشروع خط انابيب باكو-جيهان" الا ان الاتراك لازالوا يعتقدون بأن المشروع يبقى امرا متعذرا ما لم يتوفر الدعم الامريكي على الصعيدين السياسي والاقتصادي. بينما تظل الحاجة لمعبر البترول العراقي عبر الاراضي التركية قائمة وتحظى بقدر كبير من الاهتمام،الامر الذي يتطلب الاستجابة التركية لمسايرة السياسة الامريكية.

٣. على الرغم من الاختلاف الواضح في الرؤية الامريكية والتركية حول وضع القبارصة الاتراك والتدخل التركي في شؤون الجزيرة القبرصية والتي بقيت نقطة الخلاف الاساسية منذ العقد السابع من القرن المنصرم، الا ان الاتراك ابدوا تسامحا كبيرا ازاء المطالب القبرصية التركية في الاتحاد مع نظرائهم اليونانيون... لكن رفض القبارصة اليونانيون هذا المطلب اعتبر نجاحا كبيرا للسياسة التركية التي دفعت بأتجاه توافق الرؤية بين الولايات المتحدة وتركيا ،واعتبر الموقف التركي نقطة جذب جديدة بأتجاه توفير فرص اضافية لانضمام تركيا لدول الاتحاد الاوربي بمساعدة امريكية.

ثالثا:تداعيات احتلال العراق على الفضاءات الاقليمية لتركيا.

لا يستطيع المتتبع للسياسة التركية الا ان يرصد ان هناك تحديات لابد وان تواجهها السياسة التركية في مجال فضاءاتها الاقليمية بعد احتلال العراق، اذ ان الولايات المتحدة الامريكية قد اصبحت القوة الخارجية وربما الوحيدة ذات التأثير والنفوذ في الشرق الاوسط،ويتعين على تركيا والحالة هذه ان تكون حريصة على استقطاب دور فاعل في مسار التطورات الجارية، ورغم ان الدلائل تشير بأن السياسة التركية السابقة في فترة "طورغوت اوزال"كانت ميالة لأتخاذ موقف فعال من القضايا الاقليمية، لكن خلفاءه فضلوا العودة الى السياسة التركية –الشرق اوسطية التقليدية، وهي سياسة قائمة على ان تنأى تركيا بنفسها عن الشؤون الاقليمية، وان تقيم علاقات متوازنة ومتكافئة مع جميع الدول المهمة والتي ظلت تحظى والى وقت قريب بأهمية كبيرة[٣٥]، الا ان التطورات الخطيرة على الساحة الاقليمية بعد احتلال

---

[٣٥] هاينتس كرامر-تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد- مصدر سابق- ص٢٠٦-٢٠٧.

١. رغم ان القادة الاتراك كانوا اكثر ميلا الى اعتبار السياسة الامريكية نحوهم تعبيرا عن مصالح قوى عظمى اناتية اكثر من كونها تجسيدا لأي التزام صادق وامين بالدفاع عن ابوز وأهم مصالح تركيا القومية، اذ لم تتمكن قيمتها الاستراتيجية من ملامسة أي وتر عميق داخل جمهور الولايات المتحدة ومؤسساتها التمثيلية خلافا لحال اكثرية حلفاء امريكا الآخرين، اذ ليست هناك روابط تأريخية او عاطفية او ايديولوجية او حتى اقتصادية قوية تستطيع توظيفها في سبيل تدعيم موقفها. غير ان الآمال المرتبطة بالمصالح تتجلى بقدر اكبر من الوضوح في السياسة الشرق اوسطية الجديدة للولايات المتحدة ،اذ يتفق الطرفان على ضرورة الحفاظ على التوازن الاقليمي الموجود وتثبيته في ظل سيطرة المصالح الامريكية والتي سيلعب فيها الموقع الاقليمي التركي دورا فاعلا في عملية اعادة هيكلة اقتصاديات المنطقة والاستفادة من الفرص المتاحة في ظل الفراغ الذي اوجده احتلال العراق.

٢. على الرغم من ان الحكومة الامريكية ظلت عاجزة عن فرض هيمنتها على هيئات صنع القرار في الشركات الدولية النفطية "الكونسوريتومات والاتحادات المالية العملاقة" في مسألة نقل الطاقة من بحر قزوين "مشروع خط انابيب باكو-جيهان" الا ان الاتراك لازالوا يعتقدون بأن المشروع يبقى امرا متعذرا ما لم يتوفر الدعم الامريكي على الصعيدين السياسي والاقتصادي. بينما تظل الحاجة لمعبر البترول العراقي عبر الاراضي التركية قائمة وتحظى بقدر كبير من الاهتمام،الامر الذي يتطلب الاستجابة التركية لمسايرة السياسة الامريكية.

٣. على الرغم من الاختلاف الواضح في الرؤية الامريكية والتركية حول وضع القبارصة الاتراك والتدخل التركي في شؤون الجزيرة القبرصية والتي بقيت نقطة الخلاف الاساسية منذ العقد السابع من القرن المنصرم، الا ان الاتراك ابدوا تسامحا كبيرا ازاء المطالب القبرصية التركية في الاتحاد مع نظرائهم اليونانيون... لكن رفض القبارصة اليونانيون هذا المطلب اعتبر نجاحا كبيرا للسياسة التركية التي دفعت بأتجاه توافق الرؤية بين الولايات المتحدة وتركيا ،واعتبر الموقف التركي نقطة جذب جديدة بأتجاه توفير فرص اضافية لانضمام تركيا لدول الاتحاد الاوربي بمساعدة امريكية.

ثالثا:تداعيات احتلال العراق على الفضاءات الاقليمية لتركيا.

لا يستطيع المتتبع للسياسة التركية الا ان يرصد ان هناك تحديات لابد وان تواجهها السياسة التركية في مجال فضاءاتها الاقليمية بعد احتلال العراق، اذ ان الولايات المتحدة الامريكية قد اصبحت القوة الخارجية وربما الوحيدة ذات التأثير والنفوذ في الشرق الاوسط،ويتعين على تركيا والحالة هذه ان تكون حريصة على استقطاب دور فاعل في مسار التطورات الجارية، ورغم ان الدلائل تشير بأن السياسة التركية السابقة في فترة "طورغوت اوزال"كانت ميالة لأتخاذ موقف فعال من القضايا الاقليمية، لكن خلفاءه فضلوا العودة الى السياسة التركية –الشرق اوسطية التقليدية، وهي سياسة قائمة على ان تنأى تركيا بنفسها عن الشؤون الاقليمية، وان تقيم علاقات متوازنة ومتكافئة مع جميع الدول المهمة والتي ظلت تحظى والى وقت قريب بأهمية كبيرة[٣٥]، الا ان التطورات الخطيرة على الساحة الاقليمية بعد احتلال

---

[٣٥] هاينتس كرامر-تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد- مصدر سابق- ص٢٠٦-٢٠٧.

العراق اخذت تدفع بتركيا الى مزيد من التورط في قضايا الشرق الاوسط،وهذا الامر يتطلب درجة عالية من الموازنة بين سياساتها الشرق اوسطية المحتملة وما تتطلبه من تنسيق مع الولايات المتحدة ،وبين توجهها الغربي الذي حرصت على المحافظة عليه خلال مرحلة الاعداد للحرب وبدت اكثر قربا من الموقف الفرنسي –الالماني... من هنا يمكن ادراك مدى حراجة السياسة التركية في الفضاء الاقليمي الآخر"الاوربي"وضرورة الحرص على ادامة العلاقة الايجابية مع دولة. رغم ان السياسة التركية قد مارست لعبة التوازنات الدولية منذ اندلاع حرب الخليج الاولى (١٩٨٠-١٩٨٨) ومن ثم الثانية (١٩٩١) حين حرصت على بقاء تعاونها مع الاطراف المتصارعة قائما مع الحفاظ على مصالحها الاقتصادية والامنية، الا انها في هذه المرة ربما تواجه تحديات خطيرة لا تتعلق بجوانب اقتصادية او امنية، وانما اخريات ذات مساس بمستقبل الكيان التركي برمته، بما تقودها الى فقدان القدرة على التوازن، وبالتالي فأنها لا تستطيع البقاء مكتوفة الايدي أزاء التطورات الحاصلة بشأن مستقبل العراق السياسي وبالذات قضية الاكراد فيه.

ولهذا فأنها وكما ذكرنا أرادت ان تكون احدى الدول المساهمة في بسط الامن في بقاعه،وبالتالي فأن قرار البرلمان الذي خول الحكومة صلاحيات ارسال قوات عسكرية الى العراق لايعبر في مضمونه عن هواجس امنية ذات درجة عالية من الخطورة ليس على مستقبل العراق فحسب ،بل مستقبل تركيا السياسي ايضا.

ورغم عدول الولايات المتحدة عن قبول المشاركة العسكرية التركية نتيجة لرفض الاطراف الكردية في مجلس الحكم الانتقالي هذه المشاركة[٣٦]، الا انها لازالت تنتظر فرصا اخرى ربما توظفها المرحلة الانتقالية الجديدة واحتمال ارسال قوات دولية ليتسنى للأتراك المشاركة الفاعلة والعملية على الارض العراقية.

ان اهم ما يقلق الاتراك في هذه المرحلة وما سيعقبها، هو انفلات الوضع الامني في العراق بما يفضي الى قيام حرب اهلية قد تقود الى قيام ثلاث دويلات، اثنتان منها تعتبران بمثابة تهديد خطير لأمنها السياسي والاقتصادي وهما الدولة الكردية في الشمال والاخرى الشيعية في الجنوب ولهذا فأنها حريصة على اجتراح وضع معين يمكنها ان تكون فاعلا اساسيا بما يجري في العراق.

الامر الآخر الذي لايقل خطورة عما سبق هو طبيعة العلاقة المستقبلية بين الولايات المتحدة من جهة وسوريا وايران من جهة ثانية، ورغم الشروع بتطبيق قانون محاسبة سوريا الا ان بوادر تطبيق مشروع"خارطة الطريق"الامريكية وامكانية التوصل الى حل للقضية الفلسطينية في ظل تأكيدات الادارة الامريكية بوجوب قيام دولة فلسطينية واعلان الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات في مؤتمر القمة العربية الاخيرة بأن قيام دولة فلسطينية سوف يفضي الى اقامة علاقات عربية –اسرائيلية قائمة على التعاون والسلام، وبما يوفر فرص عديدة، لأنهاء التوتر القائم في العلاقة بين سوريا والولايات المتحدة من جهة واسرائيل من جهة اخرى، وامكانية قيام علاقات سورية–اسرائيلية بما يفضي الى فتح قنوات غير مريحة في علاقة تركيا مع سوريا من جهة واسرائيل من جهة اخرى،لاسيما في موضوعتين اساسيتين هما الاسكندرونة والمياه

---

[٣٦] محمد نور الدين-ندوة احتلال العراق وتداعياته عربيا واقليميا ودوليا –مصدر سابق-ص٤.

التركية. وكذلك اقضت التجاوزات الاسرائيلية في شمال العراق كما عبر عنها الاتراك في الاونة الاخيرة بانها سوف تؤسس لوضع غير مريح لعلاقة تركيا باسرائيل التي اعتبرت علاقة تحالف استراتيجي منذ عام ١٩٩٦.

من جانب آخر فأن تركيا سوف تجد نفسها في حالة انهاء التوتر في العلاقة بين ايران والولايات المتحدة بشأن البرنامج النووي الايراني أنها قد فقدت الكثير من وزنها الاقليمي في المنطقة في ظل التوازنات الجديدة المحتملة،وبالتالي فأن الاتجاه التقليدي التركي في السياسة الشرق اوسطية الذي اشرنا اليه لا يجد له أي معنى في الواقع على الارض، وان الظروف الحالية تدفع الساسة الاتراك الى اجتراح دور فاعل في كل ما يجري في منطقة الشرق الاوسط.

اما الفضاء الاقليمي الآخر الذي تحرص تركيا كل الحرص ان تكون لاعبا فاعلا فيه فهو الفضاء الاوربي فالسياسة التركية ما انفكت عن التعبير بأنها جزء من القارة الاوربية رغم وقوع ربع مساحتها فقط في اوربا، ورغم ان غالبية سكانها يدينون بالاسلام، الا انها تعتبر ان هاتين المسألتين توفران لأوربا دورا فاعلا في المحيطين الاسلامي والآسيوي بما فيه الشرق اوسطي.وقد وجدت تركيا نفسها خلال الاعداد لأحتلال العراق بأنها اقرب الى المواقف الاوربية منه الى الموقف الامريكي، وبدى وكأن الافق الاوربي اكثر انفتاحا امامها، لاسيما بعد ان وفرتالمؤسسة العسكرية التركية قدرا كبيرامن الحرية لدى المؤسسة السياسية في اتخاذ قرار عدم المشاركة في الحرب، مما جعلها اقرب الى معايير "كوبنهاغن" التي حددتها الامانة العامة لدول الاتحاد.ولاشك ان احد اكبر المكاسب التركية في عدم مشاركتها في الحرب هو ابداء العالم احترامه للعملية السياسية الديمقراطية في تركيا اثر قرار برلمانها رفض مذكرة الحكومة التي اشرنا اليها رغم التبعية التركية المعروفة للولايات المتحدة في القضايا الحساسة، وقد عبر هذا الموقف عن بداية جديدة في التوازنات الداخلية التركية قد يفضي الى تطور مهم على صعيد انتماء تركيا الى الاتحاد الاوربي.وعلى صعيد علاقتها بالعالم العربي والاسلامي.

الخاتمة والاستنتاجات

شكلت الحرب الامريكية –البريطانية على العراق ومن ثم احتلاله تحديا كبيرا للبيئة السياسية للوطن العربي وجواره الجغرافي، وكانت تداعياتها تنذر بخطر شديد على الوضع السياسي والاقتصادي لتركيا، وقد احدثت ما يشبه انحسار مرحلة وابتداء اخرى على صعيد الاوضاع الداخلية التركية وعلى صعيد التفاعلات الاقليمية،ففي الوقت الذي حرص فيه ما سمي بالجيل القديم على الارتباط الشديد بالسياسة الامريكية تماشيا مع مبادئ الكمالية التي ارست معالمها المؤسسة العلمانية بمعاونة المؤسسة العسكرية، حاولت سياسة ما يسمى بالجيل الجديد الذي تزعمه حزب العدالة والتنمية الاسلامي الحاكم الخروج على السياسة الامريكية، ولأول مرة برفض قرار الاشتراك في الحرب ضد العراق، وقد مثلت هذه السياسة من وجهة نظر المؤسسة العلمانية مغامرة كبيرة بمصالح تركيا القومية، الا ان وقائع الاحتلال على الارض وما تلاه اثبت ان الولايات المتحدة لا تستطيع الاستغناء عن العلاقة مع تركيا، اذ لازالت الحاجة تدفع الى

المزيد من تعميقها سواء على مستوى الرؤية الامريكية للدور التركي في الشرق الاوسط الكبير،او على مستوى المثابات الاخرى في العالم، وقد انعكس هذا الامر بشكل ايجابي على مستوى الرؤية التركية لمصالحها القوَمية،اذ اوجدت هذه السياسة الناجحة ان هناك فضاءات حيوية لابد وان تجد تركيا نفسها لاعبا مهما لاسيما في العالم العربي والاسلامي، وكذلك الاوربي، وبدت اكثر انسجاما مع بيئتها الاقليمية اكثر من أي وقت مضى ،وبالتالي فليس مستبعدا ان تحقق سياسة الجيل الجديد ما عجزت عنه السياسات السابقة في مجال تخطي العقبات الاقتصادية والامنية التي جعلتها اسيرة السياسات الامريكية ولاشك ان احد اهم المكاسب التركية في عدم مشاركتها في الحرب هو ابداء العالم احترامه للعملية السياسية الديمقراطية مما جعلها من وجهة النظر الاوربية اقرب الى معايير "كوبنهاغن" التي حددتها الامانة العامة لدول الاتحاد، ومن وجهة النظر العربية الاسلامية، اقرب الى بيئتها المحلية، وهذا انجاز لم تحظى به السياسة التركية منذ زمن بعيد.

قائمة المصادر والمراجع

اولا-الكتب والمجلات العربية والمترجمة

١. التقرير الاستراتيجي العربي (٢٠٠٢-٢٠٠٣) الطبعة الاولى، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الطبعة الاولى، يونيو٢٠٠٣.
٢. توماس بوا :- تاريخ الاكراد، ترجمة محمد تيسير ميرخان، دار الفكر المعاصر، بيروت، الطبعة الاولى، ايلول٢٠٠١.
٣. د.صبحي ناظم توفيق:-مشاركة القوات التركية لحفظ الامن في العراق (المعضلات والاحتمالات) اصداء دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد٦، السنة ٢٠٠٤.
٤. د.عباس هاشم بداي:-الاتفاقيات العراقية –التركية خلال الحرب العراقية الايرانية، مطبعة الحرية، بغداد١٩٨٧.
٥. محمد نور الدين:-تركيا الى اين "حزب العدالة والتنمية في السلطة" المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد٣٠٢، ٢٠٠٤.
٦. محمد نور الدين:-احتلال العراق وتداعياته عربيا واقليميا ودوليا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت وقائع ندوة غير منشورة آذار ٢٠٠٤.
٧. هاينتس كرامر:-تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد-تعريب فاضل جكتر، مطبعة العبيكان، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الاولى ٢٠٠١.

ثانيا-الصحف

١. الصباح-العدد، ٤٢السنة الاولى، آذار٢٠٠٤.
٢. الوفاق الوطني-العدد، ٤٦٢السنة الثانية عشر، نيسان٢٠٠٤.

ثالثا-المصادر والمراجع الاجنبية

1-Barkey Turkish-American relation.
2-Erguvence Turkey's security perceptions.
3-M-Hakan Yavllz-search for new social contract in Turkey،Fathallah Gulen Sais Review،Winter Spring،1999.
4-M-Williams eds،Turkey and Europe(printed 1993).
5- www-Mfagov tr/grupa/305/Htm.
6-www-Washington Institute org/media/samiturk.htm(Augest)،1999.